

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة إنتلمان (إستونيا)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: مسائل سياسة الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ج) مشاركة المتطوعين، "ذوي الخوذات البيضاء"، في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والتعاون التقني من أجل التنمية (تابع)

البند ٥٠ من جدول الأعمال: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٥١ من جدول الأعمال: مسائل سياسة الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/C.2/61/L.3)

مشروع قرار بشأن النظام المالي الدولي والتنمية

١ - السيد لي رو (جنوب أفريقيا): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وعرض مشروع القرار (A/C.2/61/L.3)، وقال إن المجموعة تعتبر أن القرار بالغ الأهمية لأن الجمعية العامة هي الهيئة الدولية الوحيدة التي تتمتع فيها البلدان النامية بالصوت والمشاركة على قدم المساواة في المسائل المتعلقة بالنظام المالي الدولي. وكثير من الفقرات الواردة في المشروع فقرات متفق عليها من القرار المعتمد في الدورة الستين للجمعية العامة. ومن المهم جداً أن تبقى تلك الفقرات لأن التقدم غير كاف بشأن القضايا المعنية. وكان قد تم تحديث مشروع القرار لمراعاة نتائج اجتماعات الربيع لعام ٢٠٠٦ لمؤسسات بريتون وودز واجتماع منظمة التجارة العالمية الذي عُقد مؤخراً في سنغافورة، وكذلك أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ بشأن متابعة النتائج الإنمائية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

(د) السلع الأساسية (تابع) (A/C.2/61/L.2)

مشروع قرار بشأن السنة الدولية للأنسجة الطبيعية

٢ - السيد لي رو (جنوب أفريقيا): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فعرض مشروع القرار A/C.2/61/L.2 الذي كلفته به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وقال إن الدول الأعضاء في المشروع تطلب أن تعلن الجمعية العامة عام ٢٠٠٩ سنة دولية للأنسجة الطبيعية.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة (تابع)

(ج) مشاركة المتطوعين، "ذوي الخوذات البيضاء"، في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والتعاون التقني من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/61/L.4)

مشروع قرار بشأن مشاركة المتطوعين "ذوي الخوذات البيضاء" في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والتعاون التقني من أجل التنمية.

٣ - السيد فوكس (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/61/L.4 الذي يرمز إلى تعزيز إنشاء شبكات من المتطوعين بقصد مكافحة الجوع والفقر في سياق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والوقاية والتخفيف من الأضرار الناشئة عن حالات الطوارئ والكوارث. كما أنه يدعو إلى إنشاء آليات لتيسير الإدارة المحلية لحالات المخاطر وإقامة شبكات إقليمية تستطيع الاستجابة على وجه السرعة وبكفاءة لحالات الطوارئ والكوارث.

البند ٥٠ من جدول الأعمال: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (A/61/94 و Add.1 و A/61/165 و A/61/254)

٤ - الرئيسة: استرعت الانتباه إلى مذكرة الأمين العام التي تحيل تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بقصد استخدام برامجيات مفتوحة المصدر من أجل التنمية (A/61/94). وهو الذي يسمح لمثل وحدة التفتيش المشتركة بأن يعرض التقرير. ومع ذلك فإنها

والطابع المتنوع للمنظومة يشكل تحديات أمام إيجاد هيكل موحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ثم إنه بينما قد تؤدي المنظمات كثيراً من المهام نفسها فإنها تفعل ذلك بشكل مختلف ولذا تُنشئ نُظماً مختلفة بشكل طفيف. وعلى سبيل المثال فمعظم المنظمات وضعت كشوف مرتباًها بِنُظُمها الخاصة لأنها اضطرت إلى ذلك، والتغلب على تلك العقبة يتطلب تعديلات في التشريع والسياسة. ولذا يتعين النظر إلى المطالبات بمواءمة وتكامل أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها مطالبات بمواءمة وتكامل الأنشطة التشغيلية والإدارية.

٧- كذلك يلاحظ التقرير الإسهام في الإطار الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي وضعته فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمم المتحدة، التي اختتمت ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد تمكنت فرقة العمل من تعزيز الروابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وأسهمت جهودها بقدر كبير في وضع مؤشرات لازمة لقياس تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياق الإنمائي. وأخيراً فإن التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، وهو محفل حوار لأصحاب المصلحة المتعددين أقامه مؤخراً الأمين العام، يوفر قناة حاسمة لتضخيم فعالية ورؤية وتأثير ما يمكن أن تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨- وتقرير وحدة التفتيش المشتركة هو ثاني تقريرين عن موضوع مصادر البرمجيات الحرة والمفتوحة. وإذا كان أول التقرير الأسبق قد ركز على استخدام تلك البرمجيات في الأمانات فإن التقرير الثاني يبحث في كيفية أن يكون لحركة مصادر البرمجيات الحرة والمفتوحة تأثير إيجابي على الجهود الإنمائية. وأثبت التقرير بوضوح أن الحركة بدأت تتحدى النماذج القديمة لاستخدام البرمجيات، وعلى المنظمات أن

تفهم أن وحدة التفتيش المشتركة سترسل تعليقات خطية على الإضافة للتقرير (A/61/94/Add.1) تتضمن تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين بمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وسوف تُعمم تعليقات وحدة التفتيش المشتركة على أعضاء اللجنة بمجرد تلقيها.

٥- السيد هيرمان (أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض تقرير الأمين العام عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (A/61/254)، وكذلك مذكرة الأمين العام عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/61/94/Add.1). والتقرير يقدم شرحاً للتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية ٢٩٥/٥٧، الذي طلبت فيه الجمعية من منظومة الأمم المتحدة أن تُنشئ وتنفذ استراتيجية على مستوى المنظومة لزيادة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز كفاءة وفعالية وتأثير البرامج الإنمائية وأنشطة التعاون التقني بمؤسسات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٤ سلمت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإطار الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يقدم وصفاً لمبادئ التحرك نحو بيئة تكنولوجية موحدة ويحدد المبادرات الخاصة في ذلك السياق. وفي عام ٢٠٠٥ حددت المؤسسات ثمانية من تلك المبادرات على أنها أولويات ويقدم التقرير وصفاً للتقدم المحرز في سبيل تنفيذها.

٦- ويشدد القرار ٢٩٥/٥٧ على ضرورة استخدام التكنولوجيا لإيجاد بيئة تعاونية محكمة بين جميع الهيئات في منظومة الأمم المتحدة ومن ثم تجعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية في تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء. ولئن كان قد حدث بعض التقدم على مدى العام المنصرم فإن المنظومة تواجه عقبات معينة. فالميزانيات المتأرجحة والموارد المخفضة أصبحت حاجزاً أمام التحرك قديماً على جبهات كثيرة،

باستخدام مصادر البرامجيات الحرة والمفتوحة من أجل التنمية فهي ترى أن وحدة التفتيش المشتركة بصفة عامة وضعت مبادئ توجيهية مفيدة للدول الأعضاء لمنظومة الأمم المتحدة.

١١ - السيدة بيليلو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): عرضت تقرير مدير عام اليونسكو عن الاتصالات من أجل برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة (A/61/165) وهو الذي قدم استعراضاً للأنشطة على مستوى المنظومة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

١٢ - ولقد أسهمت تسع وكالات وبرامج وصناديق تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في استعراض ترتيبات التنسيق الموجودة المتفق عليها في الطاولة المستديرة التاسعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن الاتصالات من أجل التنمية المعقودة في روما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ومن بين المشاورات الرئيسية والتوصيات المقترحة خلال الطاولة المستديرة أن الاتصالات ينبغي أن يُعترف بها على أنها عنصر مركزي في كل المبادرات الإنمائية وأن المانحين والوكالات الإنمائية ينبغي أن يُنشئوا وحدات جيدة الموارد للاتصالات من أجل التنمية بغية تنفيذ وتعزيز المبادرات، وأن مبادرات التدريب ينبغي تعزيزها في البلدان النامية.

١٣ - ومنذ إعداد التقرير نظمت اليونسكو مشاورات جارية لضمان اتباع نهج على مستوى المنظومة إزاء الاتصالات من أجل التنمية ليعتمد في سياق أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة والتقديرات القطرية المشتركة. وقد شدد قرار الجمعية العامة ١٧٢/٥١ المعنون "الاتصالات من أجل برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة"، شدد على ضرورة دعم نُظُم الاتصالات التي تتيح للمجتمعات التعبير عن تطلعاتها وشواغلها والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق برفاهيتها. وفضلاً عن هذا تم التسليم بأن الأهداف

تطبق سلسلة من المعايير عند اختيار البرامجيات للاستخدام المؤسسي، بما في ذلك الدعم والتدريب وتكاليف التنفيذ وإمكانية التطبيق على المهام الموجودة. غير أن هناك حاجة أيضاً في مجال التنمية إلى النظر في الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنموذج المستخدم في إعداد ونشر البرامجيات. وعلى عكس نموذج ملاءمة توسيع البرامجيات فإن نماذج المصادر المفتوحة مرنة في السماح لمستخدميها في تغيير النواتج أو تخصيصها بل وإصلاحها عند الضرورة، ثم توزيعها بعد ذلك بحرية.

٩ - وكانت لتلك المرونة آثار عميقة على كل الاقتصادات، ولا سيما ما تسعى منها إلى عبور الفجوة الرقمية. وعلى سبيل المثال فتكاليف الحيازة يمكن أن تكون منخفضة للغاية بما يتيح للأفراد ذوى الدخل المتاح القليل للغاية أن يشاركوا في مجتمع المعلومات. وفضلاً عن هذا فهي تتيح للأفراد والمؤسسات في البيئات الاقتصادية الأصغر أن تستخدم أدوات لا تكون في العادة متاحة لهم. غير أن استخدامها يمكن أن ينطوي أيضاً على تكاليف خفية كبيرة، مثلما تتكبدته بسبب الحاجة إلى تعلم أداة مختارة واستغلالها بالكامل. وقد لاحظت منظمة واحدة على الأقل أن القدرة على الاستخدام الفعلي والتفهم لتلك التكنولوجيا عامل مهم عند إيجاد بيئة تمكين للاستخدام المتقدم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تحسين التنمية. وهذا يتضمن ضرورة وجود نظام تعليمي وإجراءات سياسة أخرى على المستويات الحكومية ومستويات المجتمع المدني.

١٠ - وترى المنظمات أنه بينما لم يتطرق تقرير وحدة التفتيش المشتركة إلى تلك القضايا فمن الثابت أن التفاصيل الإضافية تكون قيمة. وهي وإن كانت أبدت تعليقات أخرى على نهج الدراسة المتبع والتوصيات المقدمة فإنها تدعم جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وبينما ترى أن عدة توصيات لم تستكشف بالكامل جميع القضايا المحيطة

الإقليمية والاجتماعية، هذا من ناحية وبوصفها أداة إنمائية استراتيجية لأنها تحمل إمكانات هائلة ينبغي استخدامها بطريقة صحيحة وتكييفها حسب السياقات المحلية المحددة، من ناحية أخرى.

١٧- وبالنسبة للبلدان النامية فإن الفجوة الرقمية تشكل تحديات تكنولوجية واجتماعية اقتصادية في آن واحد. فإدخال تكامل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إطار تعاون وشراكة على الصعيد الدولي يدفع بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي ذلك السياق حدث شئ من التقدم، كما يتبين في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات المعنون "تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً". ويلاحظ التقرير أن أهداف كثافة الاتصالات المحددة في برنامج عمل بروكسل تم بلوغها في ٢٥ من بين ٥٠ من أقل البلدان نمواً. ومع هذا يُطلب بذل المزيد من الجهود المستمرة لإتاحة الفرصة أمام جميع البلدان، وخاصة أقل البلدان نمواً، للاستفادة من الثورة الرقمية وإقامة شراكة رقمية عالمية على أساس رؤية مشتركة للتضامن والتكامل والتنمية المشتركة. وهذه الرؤية هي التي أدت إلى تنظيم مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المعقود في جنيف وتونس والذي ينبغي تنفيذ نتائجه لرأب الفجوة الرقمية. وقال إن وفده يرحب بقرار عقد محفل للإدارة الرشيدة للإنترنت في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر حتى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في أثينا. كما أنه يؤيد المبادرات الجارية في منظومة الأمم المتحدة لاستنباط أدوات لدمج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أنشطة التعاون الإنمائي والتقني. ويتعين الإشادة بفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجهودها كما يستحق الأمين العام وافر الشكر على استهلال التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية.

الإقليمية للألفية لا يمكن تحقيقها دون اتصالات جيدة وأن من الواجب وضع استراتيجيات وأدوات جديدة لتحقيق تلك الغاية.

١٤- وأضافت أن إعلان كولومبو بشأن وسائل الإعلام والتنمية والقضاء على الفقر، المعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٦ يربط صراحة بين الحد من الفقر وحرية التعبير ووسائل الإعلام التعددية والحرية والمستقلة، ويبين أن اليونسكو باعتبارها الوكالة الرائدة في قضايا حرية التعبير داخل منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون بمثابة محفل للحوار بين أصحاب المصلحة بشأن تلك القضايا. وقالت إن تعزيز وسائل الإعلام الحرة والمستقلة جانب أساسي في الجهود الرامية إلى إقامة مجتمعات معرفة شاملة عن طريق وسائل الإعلام وتعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهي عنصر أساسي في عمل اليونسكو في مجال الاتصالات والمعلومات.

١٥- وأبلغت اللجنة أخيراً بثلاثة برامج لليونسكو تدعم تطوير وسائل الإعلام بالنسبة للاتصالات: وهى برنامج المركز المجتمعي للراديو ووسائل الإعلام، والمرفق العام للبرامج الإذاعية، والبرنامج الدولي لتطوير وسائل الاتصالات. وهناك أولوية عالية ومتزايدة الأهمية بالنسبة لليونسكو وهي تطويرها للمساعدة الإعلامية في حالات ما بعد الصراعات.

١٦- السيد السنوسي (تونس): تساءل عما إذا كان تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هو تكرار بل وتعميق للفوارق ويتسبب في التهميش بدلا من أن يعزز التكامل. فالفجوة الرقمية هي نتاج سياق اقتصادي غير متوازن يُنظر فيه إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بطريقتين مختلفتين: هما أنها مصدر للإقصاء لأنها لم تعد بالزاياء نفسها أو لم تكن لها الآثار الاقتصادية والاجتماعية نفسها على كل فرد وأنها ساعدت في زيادة الفوارق

والاتصالات في وثائق استراتيجية الحد من الفقر أن يساعد الدول المانحة ووكالات الأمم المتحدة في تحديد احتياجات البلد من حيث تخفيف وطأة الفقر. كما أن العراق يعمل بجد على القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم في كل المستويات ويضع برامج للتعليم ومحو الأمية للفقيرات من الفتيات والنساء فهذا هدف يجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مطلوبة بالحاح في التدريب المهني وبرامج التدريب للفتيات خارج المدارس والفتيات في المناطق الريفية النائية. كما أن العراق يتطلع إلى الوكالات المتخصصة لتيسير حصوله على شبكات اتصالات وتكنولوجيا استشعار عن بعد في سبيل تعزيز المراقبة الفعالة للمخاطر البيئية وإدارة الموارد ناهيك عن إذكاء الوعي باستراتيجيات التنمية المستدامة في عدد من المجالات. وختاماً أعرب عن تأييده للمطالبة بتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة وكذلك المطالبة بزيادة سخية في المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان التي أعلنت التزامها بالحد من الفقر والتعاون مع القطاع الخاص كي يمكن الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢١- السيد جيني (إندونيسيا): تكلم نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عززت الصلة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعمل الأمم المتحدة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. والرابطة تؤيد الإجراء المتخذ لتعزيز تبادل المعارف عبر منظومة الأمم المتحدة. وبوسع التفاعل بين كثير من أصحاب المصلحة من خلال التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الذي استهل في عام ٢٠٠٦ أن يدعم أنشطة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. فالبرامجيات المفتوحة

١٨- السيد البياتي (العراق): قال إن من الأمور الحيوية تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح استراتيجيات التنمية. وهو على هذا يؤيد إنشاء التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية باعتباره مبادرة مصممة لتعزيز الحوار والشراكة ويكون محفلاً عالمياً. كذلك لاحظ أن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها إلا باتصالات جيدة تركز على الثلاثة مجالات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية، والفئات المعزولة والمهمشة، والبحوث والتدريب والتعليم.

١٩- فبعد سنوات من المعاناة والحرب والحظر أصبح العراق حالياً متأثراً بهجمة من الأنشطة الإرهابية تعوق أي استمرارية للتقدم العلمي والتكنولوجي. والفجوة في البلد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اتسعت أيضاً بسبب عوامل من قبيل الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء والصعوبات في القطاع الخاص نتيجة لتردي الأمن والظروف البيئية. والعراق يتطلع إلى تلقي المساعدة من المجتمع الدولي كي تطور الاتصالات من أجل التنمية تطلعاً إلى المستقبل، ويشمل ذلك على سبيل المثال وضع سياسات أكثر فعالية تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية وما يتلوها من اعتماد نهج أكثر تنسيقاً إزاء التنمية والقضاء على الفقر. كما يتطلع العراق فيما يتطلع إليه إلى مواكبة النمو السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورأب الفجوة في المعرفة والمعلومات وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الإنمائية.

٢٠- وأضاف أن الحصول على المعلومات شرط أساسي لبلوغ الكثير من الأهداف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتعلق بدوره بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا فالعراق يسعى إلى إنشاء صناعة مزدهرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سعياً إلى تحقيق تلك الأهداف. ومن شأن إدماج تكنولوجيا المعلومات

تشغيل وإدارة الشبكات الحديثة للاتصالات وينبغي لها أيضاً أن تواصل عملها في إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن البرامج الموضوعية لحماية البيئة والاستجابة للكوارث وضمن التنمية المستدامة.

٢٥- السيد شودري (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة): قال إن تقرير اليونسكو المحال في الوثيقة A/61/165 يشدد على ضرورة أن تركز الاتصالات على الناس، وخاصة الفقراء، وطالب بزيادة الأمثلة الناجحة للاتصالات من أجل المبادرات الإنمائية. فالكثير من تلك البرامج يُنفذ في أقل البلدان نمواً حيث الأغلبية من أشد الناس فقراً وأقربها معيشة. ولقد التزم المجتمع الدولي بإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة لضمان الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات على قدم المساواة وبتكلفة محتملة من أجل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وقد أنتج هذا الالتزام بالفعل بعض المبادرات الملموسة وأهمها صندوق التضامن الرقمي، ولكن لا تزال زيادة الجهود مطلوبة لتمويل ونقل التكنولوجيا لرأب الفجوة الرقمية العالمية.

٢٦- وأكبر الفجوات هي الفجوة بين أقل البلدان نمواً وهي ٥٠ بلداً وبقية أنحاء العالم. فبينما زاد عدد الأشخاص الذين يستخدمون الهواتف الخلوية زيادة كبيرة في أقل البلدان نمواً فقد خفتت هذه الزيادة إذا قورنت بأعدادها في البلدان المتقدمة. بل إن الفوارق كانت أكبر فيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت. فأقل البلدان نمواً بحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم جهودها في مجال الحد من الفقر والتنمية المستدامة، ولكنها تحتاج أيضاً إلى الاستثمار في قطاعات أخرى كالطاقة والتعليم بغية التصدي للقيود المصاحبة للاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الفقراء. فالمطلوب زيادة الاستثمارات في استنباط

المصدر تفيد، لا في تعزيز الفرص الاقتصادية فحسب بل وفي إدارة المعلومات من أجل الرعاية الصحية والحماية البيئية.

٢٢- فالرابطة تسعى إلى إقامة مجتمع متصل ونشط ومأمون للرابطة من خلال الوصول العالمي إلى البنى التحتية والمرافق الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة التعاون بشأن السياسة التنظيمية والاستراتيجية والجهود المتضافرة لتحقيق تنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون أكثر اتساقاً وانتشاراً في المنطقة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ اعتمدت الرابطة خطة عمل بروناي التي ركزت على بناء القدرات وبرامج التدريب وطالبت بمزيد من الاشتراك في حوارها مع الشركاء وفي التعاون مع المنظمات الدولية في عدة مجالات في نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٣- وقد اتفقت البلدان الأعضاء في الرابطة على إنشاء صندوق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات به آلية للموافقة السريعة على دعم برامجها التعاونية وتقديم المساعدة للمشاريع الإرشادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يستهلها القطاع الخاص. ولدى الرابطة عدة آليات لتيسير تبادل المعلومات، بما في ذلك إطارها المسمى TELMIN وهو المركز المتخصص للأرصاء الجوية ومركز معلومات الزلازل وكذلك مركز التأهب الآسيوي للكوارث الذي يربط بين المراكز الوطنية للإنذار المبكر بالأمواج السنامية.

٢٤- والرابطة تدعم التزام تونس ببناء مجتمع معلومات ذي وجهة إنمائية يكون الحصول على المعلومات عن الأسواق فيه وتقليل تكاليف النقل متاحاً للفلاحين الفقراء والتجار الفقراء مما ينقل المزايا إلى النمو الاقتصادي. وينبغي أن يستمر تقديم المساعدة الشاملة إلى البلدان النامية مع التركيز على إنشاء البنى التحتية ومنها مثلاً التجارة الإلكترونية والزراعة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني. وأمام الأمم المتحدة دور فريد تؤديه في تدريب الموظفين على

الاستراتيجيات الإلكترونية للبلدان النامية. ولدى صياغة تلك الاستراتيجيات ينبغي للحكومات أن تستفيد من التعاون الإقليمي والموارد الإقليمية. ومن أمثلة ذلك التعاون مركز آسيا والمحيط الهادئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أُقيم في جمهورية كوريا لتدريب راسمي السياسات والخبراء على المستوى الإقليمي. وينبغي للأمم المتحدة ذاتها أن تكون مثالاً لنجاح الحكومات الإلكترونية بأن تُدمج تكنولوجيا جديدة للمعلومات والاتصالات في عملها. وقد أنشأت جمهورية كوريا بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتفهمت إمكانات هذه التكنولوجيا بالنسبة للتنمية. ولذا كان بناء القدرات على هذه التكنولوجيا وتبادل معارفها هدفين أساسيين للمبادرات التي استهلها البلد للمساعدة في التنمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٢٩- السيد جيراس (بيلاروس): قال إن بيلاروس شاركت بنشاط في مرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ويسرها أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحركا سريعاً في عام ٢٠٠٦ لبدء تنفيذ نتائجها. وينبغي أن تستند هذه التكنولوجيا إلى عقد المشاكل في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وأفضل ما يكون هذا عن طريق رسم استراتيجيات وطنية للتكنولوجيا وبناء القدرات وإقامة شراكات الدولية. وإلى جانب المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها هناك دور للبلدان المتقدمة تؤديه بتبادل الخبرات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات. غير أن التعاون بين بلدان الجنوب مهم أهمية شديدة أيضاً في مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأمام المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز اقترح رئيس بيلاروس إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمعلومات الاقتصادية من أجل تيسير الاتصالات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الحركة.

التكنولوجيات والمبادرات كالاتصالات اللاسلكية وأجهزة الحواسيب المحمولة التي لا يزيد ثمنها عن مائة دولار التي أعلنتها الأمين العام في مؤتمر قمة تونس حيث أخذت هذه القيود في الاعتبار. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يمكن مثلاً أن تساعد في الحد من تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً عن طريق عرض شروط أكثر مواءمة في اتفاقات التراخيص لاستخدام منافذ الاتصالات والبرمجية المواءمة. وقال إن مكتبه انضم إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وإلى محفل جزر المحيط الهادئ في مبادرة الاتصالات بالمحيط الهادئ من أجل دراسة إمكانية ربط الجزر الصغيرة في المنطقة عن طريق السواتل العالمية.

٢٧- وقال إن التجارة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي السلع والخدمات المتصلة بهذه التكنولوجيا لها إمكانات هائلة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة التي تعاني كلها من بعدها عن الأسواق الدولية. وعن طريق الاشتراك في التجارة الإلكترونية تستطيع هذه البلدان أن تحد من تكاليف التصدير التقليدية بل قد تكون أكثر منافسة بفضل انخفاض تكاليف العمالة لديها. ولذا ينبغي زيادة الاهتمام بهذه المسألة لدى تنفيذ برنامج بروكسل وبرنامج الماتي وبرنامج بربادوس واستراتيجية موريشيوس.

٢٨- السيدة كيم إيون جيونغ (جمهورية كوريا): قالت إن الحكومات لها دور حاسم في تعزيز قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية بأن تضع معايير وقواعد لتكفل أساساً حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والمنافسة بين الأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تكون لبناء القدرات في مجال هذه التكنولوجيا بين الشباب والنساء بوجه خاص أولوية في

والاتصالات. وعلى هذا فقد ركز الاتحاد الدولي على التأهب الإلكتروني مع التأكد من استخدام التكنولوجيا في تعزيز الاتصالات والإنذار المبكر والتنظيم التطوعي. والخطوات الأساسية للتأهب الإلكتروني هي التفهم الجيد لاحتياجات المجتمع ودعم المجتمع بأسره. وعلى سبيل المثال فإن الصليب الأحمر الكاميروني استخدم تكنولوجيا الحواسيب في وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد وسياسات وطنية تربط فروعها المحلية بالمدن والقرى بالمقر الرئيسي، ويتبادل الصليب الأحمر الناميبي معلوماته لتشجيع التغيير السلوكي والتصدي للقضايا الصحية والإنمائية ومنها مثلاً الإيدز والعدوى بفيروسه، والملاريا، والعنف القائم على نوع الجنس، وتعاطي الكحول. وقد أقام الاتحاد شراكة مع المنظمة الوطنية لمدينة سيول للمساعدة في توزيع الرسائل عبر الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة والوسائل الأخرى. وبينما أحرز بعض التقدم الإيجابي فإن إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تستغل لآن استغلالاً كاملاً.

٣٣- السيد موتير (الاتحاد البرلماني الدولي): قال إن جميع برلمانات العالم تقريباً تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرضين أساسيين هما: أن تكون أكثر شفافية وأقرب مثلاً ومسؤولية أمام الجماهير وأن تكون أكثر فعالية في عملها البرلمانية. ومع ذلك فالفجوة الرقمية تؤثر على البرلمانات بقدر ما تؤثر على المجتمعات عموماً. وللتصدي للفتاوت فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي أنشأ المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان. ولهذا المركز العالمي مهمتان أساسيتان هما: تعزيز قدرات البرلمانات على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين وفائها بوظائفها الديمقراطية وتعزيز دورها في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وبلوغ الأهداف

٣٠- وإذا كانت بيلاروس تمر بتحولات اجتماعية واقتصادية هامة فإنها تساعد في بناء مجتمع معلومات عالمي بوضعها برنامجاً وطنياً يعرف باسم "بيلاروس الإلكترونية" ومشاريع مماثلة لهذه التكنولوجيا على نطاق كبير. فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الإلكترونية والحركة السريعة في المعلومات ضرورية لتعزيز المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣١- السيد آهي كاري (نيبال): قال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة أساسية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتشكل الفجوة الرقمية تحدياً هاماً في مجال السياسات وهي قد همشت البلدان الفقيرة بقدر أكبر. ومن الطرق الفعالة لعلاج الفجوة الرقمية ضمان توسيع فرص الوصول إلى مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونيبال ترحب في هذا بالصدد بالتحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الذي استهله الأمين العام. فينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان الفقيرة والمهمشة في جهودها لاستخدام قدرات هذه التكنولوجيا في دفع النمو والإنتاج للأجل الطويل. وقد أدرجت نيبال هذه التكنولوجيا في سياساتها وبرامجها الوطنية للتنمية واستراتيجياتها في التنمية المستدامة. وهي تشدد على التوسع في هذه التكنولوجيا لتصل إلى المناطق الريفية وتشجع الشباب على أداء دور في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٢- السيدة أرمان سيكي (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) قالت إن من غير الممكن للبلدان أن تدير عملية تأهب للكوارث تكون متلاحمة أو برامج استجابة دون إيلاء اهتمام مفصل للدعم الذي تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالمثل فليس من الممكن في العالم المعاصر تخيل إنجاز التنمية والحد من الفقر دون إسهام ودون زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات

تكون فيه المعرفة والمعلومات من المصادر الأساسية للرفاهية والتقدم. ولذا فقد أنشأت الحكومة آليات للتوسع في الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات، واعتمدت سياسات اجتماعية قضت على الأمية. ولذا ينبغي أن تعتمد البلدان سياسات واستراتيجيات يمكن أن تضمن الوصول الشامل إلى التعليم والوصول العادل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

الإثباتية للألفية والأهداف المتفق عليها دولياً. والمقصود من المركز العالمي هو أن يكون بمثابة حافز وموضع تنسيق للمعلومات والبحوث والابتكار والتكنولوجيا ومركز اتصال لشؤون المساعدة التقنية. وقد ازداد عدد المشاريع الممولة دولياً لمساعدة البرلمانات في السنوات الأخيرة، ولكن تبقى المشاريع الجزأة. ويرمي المركز العالمي إلى وضع منهج وهيكلي لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للبرلمانات. فالبرلمانات أصحاب مصلحة رئيسية في متابعة مؤتمر القمة العالمي، بالنظر إلى مسؤولياتها الدستورية عن إقرار إطار تشريعي ملائم يؤكد على تنمية مجتمعات المعلومات. ومن شأن المركز العالمي أن يشجع البرلمانات على الحفاظ على نتائج مؤتمر القمة العالمي في جداول أعمالها، وهذا ما يدل عليه تنظيم مؤتمر دولي عن التشريعات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من المقرر أن يعقد في روما في مطلع عام ٢٠٠٧. ولا بد أن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات جزءاً من الحل يساعد البرلمانات في مواجهة الكثير من التحديات التي تقابلها وفي أداء وظائفها الدستورية بطريقة شفافة وميسورة ومسؤولة وفعالة.

٣٤- السيد غيبسي (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه بينما أصبحت الثورة الرقمية مورداً حيوياً للبلدان المتقدمة والبلدان النامية فإنها قد وسعت أيضاً الفجوة بين هاتين المجموعتين من البلدان. فينبغي أن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة بمثابة أداة لمكافحة الفقر ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فقد احتكرت نواتج التقدم العلمي والتكنولوجي الحالي ولم تتبادل بشكل جماعي، كما لم يؤدي إلى إيجاد مجتمع معرفة كما ينبغي بل إلى مجتمع تحولت فيه شراكات المعرفة إلى سلعة تسويقية. وقد شددت حكومته على أن تكنولوجيا المعلومات هي إحدى وسائل تستطيع الدول والمجتمعات بشكل عام عن طريقها أن تضع نظاماً اقتصادياً واجتماعياً